

ميراث الطفل الناتج عن الإخصاب الصناعي

أ. م. د. عبيد عبد الله عبد

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

Inheritance of the child resulting from artificial fertilization

Prepared by S. M. Dr. Obaid Abdullah Abdul Tai

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.444

المستخلص

تعد مشكلة العقم من المشاكل التي شغلت الإنسان لفترة طويلة، لكن بفضل التطور الطبي توصل الأطباء، عن طريق التدخل الطبي وبما يسمى الإخصاب الطبي الاصطناعي الداخلي والخارجي علاج للعقم، ومن الناس من يتبع الخطوات المشروعة، والبعض الآخر يتبع الخطوات الغير مشروعة والمحرمة في الإخصاب الطبي، مما يتج عن ذلك اختلاط الأنساب، فمن خلال هذا البحث سنتناول ميراث الطفل، ونسبته الي ابويه وخصوصا إذا اشترك في عملية الإخصاب غير الزوجين الذين لا تربطهما رابطة زوجية. (طفل إخصاب ميراث بيضة عقم)

Abstract

The problem of infertility is one of the problems that has preoccupied people for a long time, but thanks to medical development, doctors have achieved, through medical intervention and what is called internal and external medical artificial fertilization, a treatment for infertility. Some people follow the legitimate steps, while others follow the illegal and forbidden steps in medical fertilization. This results in a mixing of lineages. Through this research, we will discuss the child's inheritance and his lineage to his parents, especially if other than the spouses who are not connected by marital ties participate in the fertilization process Child fertilization inheritance egg infertility

مشكلة البحث :

المشكلة تكمن في هذه الوسيلة من الناحية الشرعية وما يترتب عليها من مفسد منها كشف العورة، اختلاط الأنساب، ميراث الطفل خصوصا اذا كانت البيضة من امرأة ولقحت وزرعت في رحم امرأة أخرى هذا ما سنتناوله من خلال هذا البحث.

أهداف البحث

- ١_ بيان ميراث الولد الناتج عن الإخصاب الطبي المساعد
- ٢_ بيان نسب الطفل الناتج عن الإخصاب الطبي المساعد
- ٣_ بيان موقف الفقهاء من التخصيب الداخلي والخارجي
- ٤_ نسب الطفل الناتج عن اشتراك أطراف خارجية في عملية التلقيح.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موقف الشريعة من الإخصاب الطبي وراء العلماء في هذا الجانب ونسب، وميراث الولد الناتج عن الإخصاب الطبي المساعد وضوابطه من الناحية الشرعية وهذا يخص المجتمع الإسلامي.

المقدمة

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله نطفة في قرار مكين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فقد شرع الله تعالى الزواج لتحقيق السكينة والمودة بين الزوجين، واستمراراً للنوع

البشري، وحرَم الشارع الحكيم الزنا لما فيه من اختلاط الأنساب وتدنيس الأعراض، وإن من مستجدات هذا العصر مسألة التخصيب الطبي بنوعيه الداخلي والخارجي والذي يحقق حلولاً ناجحة لكثير من الحالات المستعصية من حالات العقم، ومن ذلك ميراث هذا الجنين وعلم الفرائض قد تناول الفقهاء مسأله بحثاً ودراسةً ومطالعة ولكن المستجدات في هذا العصر تحتاج الى دراسة وتدقيق ومنها (ميراث الولد الناتج عن الاخصاب الصناعي الطبي) وهو من مستجدات هذا العصر. والسؤال المطروح؛ المولود الناتج عن الاخصاب الاصطناعي من أي الجهات يرث؟ والي من ينسب، الام التي حملت ام الأم صاحبة البيضة؟ وهي مسألة مستجدة، وبدأت تنتشر ظاهرة التلقيح الاصطناعي في المجتمع الإسلامي؛ بكل صورها وذلك لعدة اسباب منها: عقم احد الزوجين او ضعف المبيض لدى الزوجة، ومشاكل في الرحم ،واسأل الله سبحانه وتعالى ان يعييني على اكماله انه ولي ذلك والقادر عليه.

هيكلة البحث :

قسمت بحثي هذا الى ثلاثة مباحث:المبحث الاول: تعريف الميراث والاخصاب الطبي وأنواعه:المبحث الثاني: ميراث الطفل الناتج عن الاخصاب الطبي بين الزوجين ضمن اطار العلاقة الزوجية:المبحث الثالث: ميراث الطفل الناتج عن الاخصاب الطبي بين اطراف مختلفة .المبحث الاول: تعريف الميراث والاخصاب الطبي وأنواعه :المطلب الاول: تعريف الميراث والميراث في اللغة: الإرث الاصل قال ابن الأعرابي الارث في الحسب والورث في المال والارث الميراث واصل الهمزة فيه واو لأنه من ورثه يرث والارث من الشيء البقية من اصله والجمع ايراث، (ابن منظور، ج١٠، ١٢ مادة ارث) .والميراث بمعنى المصدر له معنيان :احدهما البقاء ومنه اسم الله تعالى الوارث فإن معناه الباقي بعد فناء خلقه.والثاني: انتقال الشيء من شخص لأخر حسياً كان ، كانتقال الأموال والأعيان من شخص لآخر؛ كانتقال المال الى وارث موجود حقيقة او حكماً انتقل المال الى الحمل قبل ولادته .أو معنوياً كانتقال العلم والخلق ومن ذلك خبر (العلماء ورثة الأنبياء) ، (الترمذي ص٧٢٣ ،باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم الحديث ٢٦٨٢) .والميراث في اصطلاح الفقهاء : هو اسم لما يستحقه الوارث من مورثه بسبب من أسباب الميراث.(شبلي، ١٩٧٨، ص ٢٢) وكذلك يعرف الميراث: هو علم الحساب الموصل إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة (شبلي، ١٩٧٨، ص٢٢) .

المطلب الثاني: تعريف الإخصاب الطبي وأنواعه :

الاخصاب في اللغة من الخصب بالكسر وهو نقيض الجذب وهو كثره العشب ورفاهية العيش (الفويومي ، ج ١ ص ٧٠)الإخصاب الطبي شرعاً ويقسم إلى قسمين: الإخصاب الطبي الداخلي والاخصاب الطبي الخارجي: تعددت تعاريف العلماء للأخصاب الطبي الداخلي نذكر منها: أولاً: هو استدخال المني لرحم المرأة بدون جماع ، (الزحيلي، ١٩٨٦ م ، ج ٣ ص٥٥٩)وعرفه الاطباء هو الحصول على المني من الرجل وحقنه في رحم الانثى ليصل الى البيضة في قناة فالوب ويعمل على تلقيحها وتكتمل بعد ذلك البيضة المخصبة وتكون الجنين الطبيعي. (سالم، ٢٠١٢ م ، ص ١٧)وعرفه الدكتور فرج بأنه مجموعة من الأعمال الطبية التي تتم عن طريق إدخال مني الزوج في الموضع المعد له عند الزوجة بغية الإنجاب وذلك لضرورة علاجية وبضوابط لابد من توافرها، (سالم، ٢٠١٢ م، ص ٩٣) اما الاخصاب الخارجي: فهو عبارة عن اخذ بيضة المرأة وتلقيحها بمني الرجل خارج الجسد في انبوب وذلك بوسيلة طبية خاصة وبعد ان يتم تكون البيضة الملقحة يتم نقلها الى داخل الرحم وتزرع في جداره ثم تترك بعد ذلك لتنمو وتتطور، (الشمري، ٢٠١٦، ص ١٧)وهذه الطريقة تتمثل في سحب بيضة او اكثر من رحم الزوجة؛ وذلك عن طريق تدخل جراحي بعد استئزتها بواسطة هرمونات منشطه؛ ثم توضع هذه البويضات في وسط ملائم وهو الأنبوب ومغذي في وجود نطفة الرجل؛ ومن ثم يتم اخصاب البويضة الأنثوية النطفة الذكرية، وبعد مرور وقت كافي للانقسام البيضة وتكاثرها وهو بحدود يومين ونصف تقريباً، يتم نقل البويضة الملقحة إلى رحم المرأة التي كانت قد اعدت خصيصاً لاستقبالها من خلال معالجة هرمونيك ، (احمد، ٢٠١١، ص ١٢٩) موقف الفقهاء من الاخصاب الطبي المساعد:اختلف الفقهاء المعاصرين في حكم الأخصاب الطبي المساعد بنوعيه الداخلي والخارجي القول الأول: قالوا بحرمة الاخصاب الطبي الاصطناعي؛ وهو لا يعد وطناً ولا يترتب عليه أحكام الواطئ واستدل هؤلاء بحرمة هذا التلقيح بالأدلة التالية:

أولاً: قوله سبحانه وتعالى(نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا) اي كيف شئتم مقبلة ومديرة في صمام واحد.

الدليل الثاني: إن التلقيح الاصطناعي لابد فيه من أن يطلع الطبيب على عورة المرأة ويعتبر إهانة للإنسان ، (عبدالله وحسين،، مجلد الخامس ، ج ١، العدد، ٧، ٢٠١٦، ص ٣١٠) .

الدليل الثالث: إن الزمان الذي نعيش فيه غلب فيه فساد الذمم وانعدام الأخلاق وعدم وجود الأمانة لدى الأطباء وبالتالي فإن القول بتحريم هذه العملية يكون سدا للذريعة وحرصا على عدم تلاعب الأطباء بذلك وبالنسبة فهو يؤدي إلى اختلاط الأنساب، (العبيدي، ٢٠١٧، ص ١٣٧)
القول الثاني: الاخصاب الطبي الاصطناعي الداخلي جائز ولا شيء؛ فيه مع ضرورة توافر الشروط التالية:
اولا: التأكد من نسبة المسائل المنوي للزوج وعدم اختلاطه او استبداله بمنى غيره .

ثانيا: أن يكون التلقيح أثناء قيام الزوجية:

ثالثا: إذا كان الاخصاب الاصطناعي هو الوسيلة الوحيدة للإنجاب:

رابعا: أن تتولى عملية التلقيح امرأة مسلمة إن أمكن وإلا فامرأة غير مسلمة وإلا فطبيب مسلم.

خامسا: أن يكون التلقيح بتراضي الزوجين.

وهذا ما قال به جمهور الفقهاء من الحنفية؛ والمالكية؛ والشافعية؛ والعلماء المعاصرين؛ واختارته دار الإفتاء المصرية والمجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الآخر عام ١٤٠٧ للهجرة، (القرضاوي، ١٩٩٣، ص ٥) .
واستدلوا بالأدلة التالية : عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لكل داء دواء فإذا أصيب دواء البرء بأذن الله عزوجل)، (مسلم، ٢٠١٢ م ص ٩٧١، رقم الحديث ٢٢٠٤) ما رواه أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: شهدت الإعراب يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (تداوا عباد الله فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم)، (النيسابوري، ١٩٩٣، ج ٤ ص ٧، رقم الحديث ٣٨٧٤) .

المبحث الثاني: ميرات الطفل الناتج عن الإخصاب الطبي بين الزوجين ضمن إطار العلاقة الزوجية .

المطلب الأول: حكم تلقيح بيضة الزوجة بمنى زوجها في داخل انبوب ثم إعادتها لرحم الزوجة

تعد هذه العملية ضمن وسائل العلاج الطبية الاعتيادية والتي لا يدخل فيها عنصر اجنبي غريب، وتستخدم هذه العملية لعلاج حالات العقم لدي الزوجين الذي يعاني من ضعف في نشاط النطف او قلة في تركيزها او في حالة اذا كان رحم الزوجة سليما، وكذلك اذا كان مبايضها سليمة، ولكن المرض في قناة فالوب، او عنق الرحم او ندرة الحيوانات المنوية للزوج، (الشمري، ٢٠١٦، ص ١٨) تباينت اراء علماء الفقه المعاصر حول العملية ما بين معارض ومؤيد وذلك على النحو التالي :

١-الرأي الأول حرمة الإنجاب الصناعي مطلقا؛ يرى اصحاب هذا القول ان إدخال الزوجة منى زوجها بالطرق الطبية الاصطناعية الى رحمها، هذا يتنافى مع مشيئة الله عز وجل استنادا لقول الحق سبحانه وتعالى (لِلّٰهِ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقْ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَآءُ إِنَآثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَآءُ الذَّكَوْرَ (٤٩) أَوْ يَزْوِجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَآثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَآءُ عَقِيْمًا إِنَّهُ عَلِيْمٌ قَدِيْرٌ) سورة النور ايتي ٤٩، ٥٠، وجه الدلالة من الآيات السابقة، ان اخصاب البيضة عن طريق الاخصاب الطبي المساعد يعد ذلك تعارض مع القدرة الإلهية في ابتلاء الإنسان بالعقم، كما أنه يمثل خرقا لقوانين الطبيعة، (سالم، ٢٠١٢، ص ١٢٢) واجيب ان العقم وإن كان من الله والحكمة لا يعلمها الا الله ، ألا انه لا يعدو ان يكون علة مثل باقي العلل التي تبطل بها الأجساد، ويجوز التداوي منها، وما الأخصاب الطبي المساعد الا علاج لمرض العقم وإن الله هو الشافي والقادر على ذلك ، لا راد لحكمه ولا مغير لقضائه وإن الله جعل لكل داء دواء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تداوا عباد الله فإن الله عزوجل لم ينزل داء إلا وأنزل دواء) (البخاري، ١٩٨٧، ج ٧ ص ١٥٨) واعتراضوا : بأن في حالة الاخصاب الصناعي لا بد فيه من كشف العورات المحرمة من غير ضرورة واجيب؛ اذا كان هناك ضرورة علاجية جاز للطبيب الحق في الكشف علي المريضة من أجل علاجها وبما الإنجاب الصناعي ما هو الا للضرورة، فالضرورة هي الحاجة التي أدت إلى التجاء الزوجين الي مساعدة طبية، عندما تعجز الخلايا التناسلية للزوجين عن التقاء بعضهما البعض لحدوث الاخصاب الطبيعي عندئذ يكون الالتقاء الطبيعي غير مثمر لذلك نلجاء الي التلقيح الصناعي، (السحماوي، ٢٠١٣، ص ٩٩)

٢- الرأي الثاني: اباحة الإنجاب الصناعي بين الزوجين . قال الفقهاء المعاصرين بأباحة الأنجاب الصناعي، لأن الصعوبات الناشئة عن الحمل او التبويض تجيز للمرأة أن تأذن في تخصيب بعض بويضاتها اذا كان ما يخصب من بويضاتها إنما يخصب من نطف زوجها حال حياتها وحال قيام الزوجية الصحيحة بالشروط التالية:

١- ان يكون الإنجاب الطبي من خلال قيام العلاقة الزوجية، (السحماوي، ٢٠١٣، ص ٩٩) .

٢- ان تكون هناك دواعي للجوء الي هذه الطرق، وان تكون هذه العمليات الحديثة هي الحل الاخير للإنجاب ، بعد استيفاء الوسائل العلاجية الطبيعية جميعها .

٣- ان يكون ماء التلقيح هو ماء الزوج، وان تكون البيضة محل التلقيح بيضة الزوجة، وان تكون الحاضنة للتلقيح صاحبة البويضة الملحقة بماء زوجها، أثناء سريان عقد الزواج الشرعي، برضا الطرفين، (البرزنجي وآخرون، ٢٠٠١، ص٧١) وقد أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى بتاريخ ٢٣/مارس ١٩٨٠ على ان تلقيح الزوجة بذات مني زوجها دون شك في استبداله واختلاطه بمنى غيره جائز شرعا، ويثبت النسب، فأن كان مني رجل اخر غير زوجها فهو محرم شرعا ويكون في معنى الزنا، (السحماوي، ٢٠١٣، ص١٠١)، والدليل على ذلك قوله تعالى: (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) سورة الإنسان اية رقم ٢ واستدلوا من السنة النبوية : عن أسامة بن شريك قال: قالت الاعراب يارسول الله الا نندأوى؟ قال :نعم، يا عباد الله، تداؤوا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء، او قال : دواء إلا داء واحدا قالوا : يارسول الله وماهو؟ قال : الهرم) قال الترمذي وهذا حديث حس صحيح، (الترمذي، رقم الحديث، ٢٠٣٨، ص ٥٦١) نخلص من كل ذلك إلى أن الأنجاب الصناعي الذي يتم عن طريق تلقيح بيضة المرأة بمنى زوجها يعتبر مشروع وتترتب عليه الآثار الشرعية من إثبات النسب والميراث

المطلب الثاني: ميراث الطفل الناتج عن تلقيح الزوجة نفسها بعد وفاة الزوج:

وصورة هذا التلقيح؛ وهي ان تقوم المرأة بعد وفاة زوجها؛ وإثناء فترة العدة؛ بالذهاب الي بنوك حفظ المنى وتقوم باسترجاع منى زوجها الذي كان قد وضعه في احد بنوك حفظ المنى؛ قبل موته وتلقح نفسها منه وقد يكون ذلك رغبة منها في ان يكون لها ولد منه؛ او لأي سبب اخر، (البرزنجي وآخرون، ٢٠٠١، ص٧١) موقف الفقهاء من تلقيح المرأة نفسها بماء زوجها بعد وفاته اثناء العدة اتفق الفقهاء المعاصرون على تحريم تخصيب المرأة ببويضتها بمنى زوجها المتوفي او الذي طلقها، بعد انتهاء العدة سواء كانت معتدة من وفاة ، او إطلاق هذا ما اقرته لجنة البحوث بالمجمع الفقهي الإسلامي في المحضر الرابع دورة (٢٢٠) الموافق ١١ جمادى الآخر ١٤٠٦ هـ (سالم، ٢٠١٢، ص١٢٢) لكن الفقهاء المعاصرين اختلفوا في مسألة تلقيح المرأة نفسها بمنى زوجها بعد الوفاة، او الطلاق، أثناء العدة على قولين :

القول الأول : يجوز للمرأة المتوفي عنها زوجها او المطلقة ان تلقح نفسها بمنى زوجها اذا كان قبل انتهاء عدتها، وإن الطفل الناتج عن هذا التلقيح ينسب الى ابويه، ويتم الوارث بينهم، وهذا ما ذهب اليه كلا من الدكتور عبد الصبور شاهين و د عبد العزيز الخياط، (سالم، ٢٠١٢، ص١٦٦) ، واحتجوا بقول الجمهور : إنه يجوز لكل من الزوجين غسل الآخر بعد موته، (الجزائري، ج ١ ص ٥٠٤) بدليل أن عليا رضي الله عنه غسل فاطمة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها : (ما ضررك لو مت قبلي فقمتم عليك فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك)، (ابن ماجه، ١٩٩٩، ص ٢٠٨، رقم الحديث ١٤٦٥) من هذا نستنتج أن أحكام الزوجية لا تنتهي بالوفاة، بل بانتهاء العدة الشرعية للمرأة، مما ينتج عن هذا التلقيح نسب المولود الي ابويه، وأنهم يتوارثون فيما بينهم .

القول الثاني: قالوا بحرمة تلقيح المرأة نفسها بمنى زوجها بعد الوفاة او الطلاق وذلك لأنهم اعتبروا الوفاة سببا لانتهاء الحياة الزوجية بين الطرفين، وان المولود الناتج عن هذا التلقيح ينسب الى امه ولا ينسب إلى ابيه، ويرث من أمه فقط، ولا توارث، بينه وبين ابيه ، وهذا ما قال به كلا من : الدكتور مصطفى الزرقا، والدكتور احمد طه ريان وغيرهم، (سالم، ٢٠١٢، ص ١٦٨) .

نسب الطفل الناتج عن تلقيح المرأة نفسها بمنى زوجها بعد وفاته : لاشك فيه ان الفقهاء متفقين في نسبة المولود إلى امه لأنه لقح ببويضتها؛ وحملته في بطنها؛ لكنهم اختلفوا في نسبة الطفل الي ابيه فمنهم من قال لا ينسب الي ابيه صاحب المنى (نجم، ٢٠٠٧، ص ٥) ؛ لان التلقيح جري بعد الوفاة؛ وبالموت تنقطع العلاقة الشرعية بين الزوجين؛ وصارت الزوجة اجنبية بدليل حلها لغيره؛ ولذلك فأن اي حمل بدون علاقة شرعية يكون من باب السفاح؛ والمولود الناتج عن هذه الوسيلة لا يرث من ابيه فيقتصر ميراثه بينه وبين الام فيرث ميراث ولد الام . فعليه سوف اعطي مسالة ارثيه على القول القائل بأن المولود يرث من أمه وابيه، ومسالة أخرى على القول القائل: ان المولود لا يرث من ابيه، بل يرث من أمه فقط. مثال: توفي س وترك زوجة، وابا، وبناتا اسمها اسماء، وابنا اسمه جاسم، وإثناء العدة عمدت زوجته الي مركز بنوك المنى ولقحت نفسها بمنى زوجها المجد فتنتج عن هذا اللقاح ولد اسمه قاسم، فأصبح مجموع الورثة، ولدان وبنات أحدهما نتيجة التلقيح الصناعي، والزوجة، والاب فما نصيب كل وارث . حل المسألة على قول ان الطفل الناتج عن الاخصاب الطبي بعد الوفاة وقبل أنتهاء العدة، ينسب الي ابيه .

زوجة	اب	ولدين وبنات (جاسم، قاسم، اسماء)	اصل المسألة
------	----	------------------------------------	-------------

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٤) العدد (٢) (٣١-١٢) كانون الاول لعام ٢٠٢٣

٢٤	عصبة للذكر مثل حظ الانثيين	١/٦	١/٨
١٢٠ = ٢٤ * ٥ اصل المسألة بعد التصحيح	١٧	٤	٣
	٨٥ لكل ولد ٣٤ وللبنت ١٧	٢٠	١٥

حل المسألة على قول ان قاسم لا ينسب لأبيه ولا يرث من ابيه لأنه ناتج عن الاخصاب الطبي بعد الوفاة .

زوجة	اب	ولد وبنت (جاسم ، اسماء)	ولد (قاسم) ناتج عن التلقيح بعد الوفاة	اصل المسألة
١/٨	١/٦	عصبة للذكر مثل حظ الانثيين	لا يرث لأنه لا ينسب للأب	٢٤
٣	٤	١٧	لا يرث	٧٢ = ٢٤ * ٣ اصل المسألة بعد التصحيح
٩	١٢	٥١ للولد ٣٤ وللبنت ١٧		

ام	اخ شقيق (جاسم)	اخ من الام (قاسم)	اصل المسألة
١/٦	عصبة	١/٦	٦
١	٤	١	

توفيت اسماء وتركته امها واخوها الشقيق جاسم واخوها الناتج عن الاخصاب الطبي الصناعي قاسم فما هو نصيب كل وارث . • سأعمل
مسألتين الاولى: حل المسألة على قول من قال ان الولد ينسب الى ابيه، والثانية: حل المسألة على قول من قال انه لا ينسب الى ابيه .

ام	اخوين اشقاء (قاسم، جاسم)	اصل المسألة
١/٦	عصبة	٦
١	٥	١٢ = ٦ * ٢ اصل المسألة بعد التصحيح
٢	١٠	

مثال: توفي قاسم وهو الذي نتج عن الاخصاب الطبي وترك زوجته وبنته سلوى وامه واخته اسماء واخيه جاسم فما نصيب كل وارث . حل
المسألة على رأي من يقول انه لا ينسب الى ابيه بل ينسب الى امه فقط .

الورثة	زوجة	بنت (سلوى)	ام	اخ لأم واخت لأم	اصل المسألة
	١/٨	١/٢	١/٦	يحبون	٢٤
	٣	١٢	٤		
المسألة الاولى	١/٨	الباقى			اصل المسألة
	١	٧			٨
المسألة الثانية		بنت	ام		اصل المسألة
		١/٢	١/٦		٦ وترد الى ٤
		٣	١		٣٢=٤*٨
					اصل المسألة الجامعة
	٤	٢١	٧		

المبحث الثالث : ميراث الطفل الناتج عن الإخصاب الطبي بين أطراف مختلفة :

في حالة تخصيب بيضة الزوجة بمني زوجها خارجياً ثم زرعها في رحم امرأة أخرى

المطلب الأول : موقف الفقهاء المعاصرون ، من تخصيب البيضة بمني الزوج ثم نقلها الي رحم ضرتها.

اختلف العلماء المعاصرون في حكم نقل بيضة المرأة الملقحة بمني زوجها الي رحم زوجته الثانية —الضرة — على ثلاث مذاهب. المذهب الأول : يرى أصحابه حرمة هذا النقل لأنه يؤدي إلى اختلاط الأنساب . وهذا ما ذهب اليه كلا من الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ الضريع ، والشيخ علي الطنطاوي وغيرهم وهو الذي قرره مجلس المجمع الفقهي الإسلامي التابع للرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة المنعقد بمكة؛ في الفترة من ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٥ . هجرية في ٧ جمادى الأولى ١٤٠٥ (،إدريس، ١٤٣٢، ص٤٢)، وذلك ان الأصل في الفروج الحرمة؛ لا فرق بين فرج ذكر وأنثى؛ والتصرف الذي لا يخرج عن نطاق الزوجين مأذون فيه شرعاً إلا ما ورد الشرع بتحريمه؛ وكل ما خرج عن نطاقهما فهو باق على أصل التحريم؛ اللقيحة التي يراد نقلها الي رحم الزوجة الأخرى لهذا السبب ليست منها؛ وإنما من زوجته الأولى؛ وإن لقحت بنطفة الزوج؛ وقد قام الدليل بحل استدخال نطفة الزوج فقط في صاحبة الرحم الطئر؛ ولم يرد دليل بإباحة استدخال بيضة ضرتها الي رحمها؛ وإن لقحت بنطفة زوجها؛ فيخرج إدخال هذه البيضة عن نطاق التصرفات بين الزوجين فتكون على أصل الحرمة في الفروج إذا فقد اجتمع في نقل لقيحه الزوجين الي رحم الضرة أمران: أحدهما مباح وهو إدخال نطفة الزوج؛ والثاني محرم : وهو إدخال بيضة الزوجة الأولى الى رحم ضرتها (إدريس، ٢٠١١ ص٤٢)؛ والقاعدة : إذا اجتمع في أمر حضر وإباحة؛ غلب جانب الحضر على جانب الإباحة؛ فيحرم نقل هذه اللقيحة الي رحم الضرة . والقاعدة ما اجتمع محرم ومباح إلا غلب المحرم، (البورنو، ٢٠٠٣، ج ٩ ص٣١) إن الشك في نسب المولود له أثر سلبي على المولود وعلى الزوج صاحب النطفة الذكرية؛ وعلى زوجته صاحبة البيضة؛ وعلى زوجته صاحبة الرحم الطئر ؛ فأن الزوجة الأولى اتصلت مع الزوج في التكوين الوراثية؛ والثانية بالحمل والولادة ؛ فهل يكون محارم الطفل من جهة الزوجة الأولى صاحبة البيضة ، أم من الزوجة الثانية صاحبة الرحم ، ومع من يجوز له الاختلاط ؛ ومع من بحرم؛ وممن يرث؛ ومن يرثه؛ كل ذلك سبب من اسباب النزاع المستمر؛ مما يعكس اثره النفسي والاجتماعي على الولد والأسرة، وهذا ما ذهب اليه عبد العزيز بن باز الشيخ الصديق الضريع والشيخ علي الطنطاوي (إدريس، ٢٠١١، ص٤٩) المذهب الثاني : جواز نقل البيضة الملقحة الي رحم المرأة الثانية بحيث تتطوع بمحض اختيارها بهذا الحمل عن ضرتها الرحم؛ بشرط الحيطة الكاملة في عدم اختلاط النطف وان لا يتم ذلك إلا للضرورة؛ القصوى وان لا تتكشف عورات النساء في هذه الحالة إلا الطبية مسلمة؛ وإلا فلطبيبة غير مسلمة؛ فأن لم يتيسر فلطبيب مسلم عدل؛ فأن لم يكن؛ فلطبيب غير مسلم مأمون في صنعته، (الطائي ، ٢٠٢١، ٢٢٧) هذا ما قال به الشيخ احمد محمد جمال محمد علي الشيخ وقد قرر مجلس المجمع الفقهي ان نسب المولود يثبت من الزوجين مصدر

البذرتين؛ ويتبع الميراث والحقوق الأخرى بثبوت النسب؛؛ فحين يثبت نسب المولود من الرجل والمرأة يثبت الإرث وغيره من الأحكام بين الولد ومن التحق نسبه به؛ اما الزوجة المتطوعة بالحمل عن ضررتها فتكون في حكم الام الرضاعية للمولود لأنه اكتسب من جسمها وعضويتها أكثر مما اكتسب الرضيع من مرضعته في نصاب الرضع الذي يحرم من النسب' (السحماوي، ٢٠١٣، ص١٧٨)

المطلب الثاني : نسب الطفل من جهة الام .

يعد نسب الطفل الناتج عن الاخصاب الاصطناعي من المسألة المعقدة التي تثار حولها خلاف كبير في الأوساط الفقهية؛ فبعضهم ينظر الي اصل التكوين؛ واعتبر الام الحقيقية هي صاحبة البيضة؛ في حين اعتبر الام هي صاحبة الرحم اخذ بنظر الاعتبار الغذاء والحمل والولادة ؛ والبعض الآخر اعتبر ان للطفل اميين؛

القول الأول: ذهب انصاره الي ان الام الحقيقية هي صاحبة البيضة وهذا ما اختاره مجمع الفقه الإسلامي برأي اكثرية أعضائه واغلب العلماء المعاصرين واستدلوا على قولهم بما رواه ابو هريرة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال (الولد للفراش وللعاهر الحجر) (مسلم، ٢٠١٢، ص ٦٣١، رقم الحديث ١٤٥٨) وجه الدلالة اولا: ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الفراش علة للحكم بالولد إذ المعنى للفراش الا الزوجية الصحيحة فا الولد في الحديث لا يعني الا التقاء ماء الرجل مع ماء المرأة؛ الشوكاني، ١٩٧٣، ج ٦ ص ٧٦) واعترض على هذا الاستدلال ان الحديث خارج محل النزاع فهو وارد في النسب من جهة الاب وان الاستدلال مبني على وجود فراش بين الزوج وصاحبة البيضة وزوجها ' (احمد، ٢٠٠١، ص ٢٩٥) .

ثانيا: ان القران الكريم اهتم بالعوامل البيولوجية الوراثية كأساس للثبوت النسب؛ حيث ورد في القرآن في أكثر من موضع ان الأصل في الإنسان النطفة قال تعالى: (أَكْفَرْتُم بِالَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا) سورة الكهف الآية ٣٧.

ثالثا: ان العلم اثبت ان الجنين في رحم المرأة لا يستفاد منها غير الغذاء، (احمد، ٢٠١١، ص ٢٩٧) .

القول الثاني: يرى ان الطفل ينسب الى صاحبة الرحم المؤجر الذي حملت وولدت فهي امه الحقيقية؛ وهو قول بعض العلماء المعاصرين، (احمد، ٢٠١١، ص ٢٩٥) واستدلوا بالقران والسنة النبوية؛ اما القران؛ قوله تعالى: (يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ) سورة الزمر رقم الآية ٦. وقوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَذَا عَلَى وَهْنٍ) سورة الاحقاف رقم الآية ١٥ .

القول الثالث : يرى ان للطفل امين: الاول: التي حملته والثانية: صاحبة البيضة وهذا ما ذهب اليه الشيخ عبد المعطي مفتي الديار المصرية والشيخ محمد المدرس والشيخ شمس الدين الواعظ (الطائي ، ٢٠٢١، ص ٢٤٥) وهذا ما أراه راجحا والله اعلم لان كلا من المرتين ساهمتا في تكوين الجنين فالأولى بايولوجيا والثانية تغذي من جسمها واخذ العديد من الصفات منها؛ وكما القليل من الرضاع يحرم وتعتبر الام الرضع اما الحامل من باب أولى .

المطلب الثالث : ميراث الطفل المولود من جراء تخصيب بيضة المرأة بمني زوجها خارجيا ثم زرعها في رحم زوجته الأخرى .

لا خلاف بين العلماء في ان الطفل ينسب الى ابيه لأنه تم تخصيب مني الزوج مع بيضة زوجته والزوجة التي بينه وبينها رابطة زوجية؛ لكن اختلف العلماء المعاصرين في نسبته الطفل إلى امه؛ فمنهم من قال ان الام هي صاحبة البيضة والقسم الثاني قالوا؛ ان الام هي التي حملته؛ و ذهب فريق ثالث الى ان الام الزوجة صاحبة البيضة والزوجة التي حملت . يترتب على ذلك اختلاف الفقهاء في ميراث الطفل، فمنهم من يقول انه يرث من أمه صاحبة البيضة، والقسم الآخر قالوا انه يرث من التي حملت، والقسم الثالث قالوا : انه يرث منهما جميعا فسوف نأخذ أكثر من مسالة ارثيه يتم فيه توزيع التركة حسب نسبة الطفل الي امه مثال : ميراث المولود من المرأة صاحبة البيضة، تم تخصيب مني الرجل (حامد) مع بيضة زوجته (سارة) وتم زرع اللقيحة في رحم زوجته الثانية (أمل) فينتج عن هذا التخصيب طفل اسمه (ساري) ماتت سارة وترك زوجها حامد وابنها عبدالله وبناتها فاطمة؛ وابنها ساري الناتج عن اخصاب ببيضتها بمني زوجها، فما نصيب كل وارث حل المسألة على قول ان الام هي صاحبة البيضة

زوج (حامد)	ولدين وبنات (عبدالله، ساري، فاطمة)	اصل المسألة
١/٤	عصبة لذكر مثل حظ الانثيين	٤

١	٣	٥*٢=٢٠ اصل المسألة بعد التصحيح
٥	١٥	لكل ولد ٦ وللبنات ٣

مثال مات ساري وترك اباه حامد، وامه سارة صاحبة البيضة وأمه امل صاحبة الرحم .

اب (حامد)	ام صاحبة البيضة (سارة)، ام صاحبة الرحم (امل)	اصل المسألة
عصبة	١/٣	٣
اب (حامد) ٤	ام صاحبة البيضة (سارة) ١	٢*٣=٦ اصل المسألة
عصبة	٤	٣
٢	١	

حل المسألة على اعتبار أن الام صاحبة البيضة .

٢ - حل المسألة على قول من اعتبر كلا من الام صاحبة البيضة والام التي حملت صاحبت الرحم كلاهما اما للمولود .

المطلب الرابع : تخصيص ماء الزوجين المجدد في بنوك الاجنة بعد وفاتهما .

تتمثل هذه الصورة اذا كان للزوج والزوجة رصيد من الاجنة المجمدة في احد بنوك الاجنة وتم تخصيص بيضة الزوجة المتوفية بمنى زوجها المتوفي، بعد وفاتهما من قبل أحد الأطباء ونتج عن هذه العملية مولود؛ وقد حدثت هذه الصورة في الواقع لزوجين من الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن احتفظ لهما الأطباء ببويضتين ملقحتين؛ وحدث ان سقطت الطائرة ومات الزوجان في الحادث؛ وكان لهما ثروة كبيرة فحكمت المحكمة باستنابات الجنين بواسطة الأم المستعارة عام ١٩٨٤م وقد تم ولادة طفل منهما (احمد، ٢٠١١، ص ١٥٧) إن من شروط استحقاق الميراث تحقق حياة الوارث عند موت المورث؛ واللقحة المجمدة لم يتم التحقق من وجود الحياة فيها عند موت الزوجين إذ أن الأطباء بهذا التجميد قد اوقفوا نموها؛ وقد تكون هذه اللقحة بعد تجميدها غير صالحة للنمو؛ وبالتالي ينتف الشرط فلا يستحق الميراث ففي هذه الصورة لا ينسب المولود إليهما ولا يرث هما الصور الأخرى من صور التلقيح بين أطراف مختلفة الصورة الأولى؛ تلقيح بيضة الزوجة بمنى زوجها ثم زرعها في رحم امرأة أخرى، كذلك في هذه الصورة لا يرث المولود من الرجل صاحب المنى وإنما يرث من الام على خلاف بين العلماء باعتبار من هي الام. (إدريس، ٢٠١١، ص ٤٠) الصورة الثانية: ان تؤخذ النطفة المذكورة من الرجل والبيضة من امرأة ليست زوجة له ثم يجري التخصيب بينهما؛ فإذا ما بدأت بالانقسام نقلت الي رحم المرأة صاحبة البيضة. (إدريس، ٢٠١١، ص ٤٠) الصورة الثالثة: ان تؤخذ النطفة المذكورة من رجل غير زوجها ثم يتم التخصيب بينهما خارج الرحم حتى إذا ما بدأت البيضة في الانقسام نقلت الي رحم زوجته. الصورة الرابعة: ان تأخذ البيضة من بنت عزباء غير متزوجة و النطفة المذكورة من رجل غريب عنها ثم يتم تخصيب البيضة في انبوب خارج الرحم حتى إذا بدأت البيضة بالانقسام نقلت الي رحم امرأة أخرى عزباء . (إدريس، ٢٠١١، ص ٤٢) اذا نتج الطفل عن استخدام وسيلة من وسائل الاخصاب الطبي المساعد؛ وكانت غير مشروعة كأن تم التخصيب بين الزوج والزوجة وتم الحمل من اجنبية، اؤتم التخصيب بماء الزوج والبيضة من اجنبية الخ من هذه الصور. مما لاشك فيه قد اجمع فقهاء وعلماء الشريعة الإسلامية على تحريم جميع صور وفرضيات الاخصاب الطبي الواقع خارج إطار العلاقة الزوجية بنوعية الداخلي والخارجي فهذه الصور اتفق العلماء على حرمتها وصدر قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السابعة سنة ١٤٠٤ هجرية والثامنة سنة ١٤٠٥ هجرية بتحريمها بأجماع آراء المجتمعين. (إدريس ٢٠١١، ص ٥٨) لكنهم اختلفوا في اثبات نسب المولود وممن يرث ومن الذي يرثه، الكنهم اختلفوا في نسب الطفل الي المرأة فمنهم من عد المرأة صاحبة البيضة هي الام الذي ينسب إليها

المولود فهي التي ترثه ويرثها، في حين اعتبر الفريق الثاني ان الام هي التي حملته فقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية الحنابلة والظاهرية فقالوا بأن الطفل الناتج عن هذه الوسيلة على حسب ما يستفاد من نصوصهم يعامل معاملة ابن الزنا العادي؛ بأنه يرث من أمه وينسب إليها وترثه أيضا ولكن لا ينسب الي ابيه ولا يرث منه. (سالم ٢٠١٢، ص ٨٩١) وهذه بعض نصوص الفقهاء التي تدل على ذلك: **أولا:** قول الأحناف إن ولد الزنا يرث أمه وإخوته من الأم بالفرض لا غير وكذا ترثه امه وإخوته من أمه فرضا لا غير، (الزيعلي، ج ٦ ص ٢٤١)

ثانيا: قول المالكية: لا يرث ولد الزنا والده ولا يرثه هو، لأنه لاحق به وأن أقر به (ابن رشد، ج ٣٢٤ ص ٣٢٤) .

ثالثا: وقال: الشافعية: أن ميراث ولد الزنا ميراث اب الملاعنة سواء. (الشرييني، ج ٣ ص ٨٣)

رابعا: قال الحنابلة: كل من ولد الزنا وولد العان يرث بجهة الأم فقط.

خامسا: قال ابن حزم الظاهري: في ولد الزنا: ولا يرثه الذي تخلق من نطفته ولا يرثه هو؛ ولا له عليه حق الأبوة لا في بر ولا في نفقة؛ ولا في تحريم، ولا في غير ذلك؛ وهو منه اجنبي، (الطاهري، ج ٩ ص ٣٠٢) .

سادسا: الا ان الإمام ابن تيمية يقول بالتوارث بين ولد الزنا وأبيه الذي زنا بأمه، اذا كانت الام ليست متزوجة ولا معتدة.

وقال الدكتور وهبة الزحيلي: وكل من ولد الزنا وولد اللعان لا توارث بينه وبين ابيه وقرابة ابيه بالإجماع وإنما يرث بجهة الام فقط؛ لان نسبه من جهة الاب منقطع؛ فلا يرث به؛ ومن جهة الام ثابت فنسبه لأمه قطعاً لان الشرع لم يعتبر الزنا طريقاً مشروعاً لأثبات النسب، (الزحيلي، ج ٨ ص ٤٣١) والذي أراه راجحاً هو قول الجمهور.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد موضوع البحث ميراث الولد التاج عن الاخصاب الطبي المساعد وقد توصلت الي النتائج التالية:

إن التداوي من العقم جائز بواسطة الاخصاب الطبي؛ اذا كان بين الزوجين وان تكون الزوجية قائمة وقت التخصيب برضا الزوجين تحت إشراف طبي مسلم مؤتمن؛ وان يكون الهدف من الاخصاب هو علاج العقم وان الاخصاب الطبي انواعا منها الاخصاب الطبي الداخلي والاخصاب الطبي الخارجي، اذا كان الاخصاب بين الزوجين ونتج عن هذا الاخصاب مولود فإنه ينسب الى امه وابيه وانهم يتوارثان فيما بينهم واما اذا نتج عن تدخل طرف ثالث فهذا محرم والمولود لا ينسب الا الي امه كولد الزنا اما اذا كان الاخصاب ببويضة المرأة ومني زوجها ثم زرعت في رحم امرأة أخرى ففي هذه الحالة المولود لا ينسب الى الرجل صاحب المنى وإنما يتبع الام وقد حصل الخلاف بين الفقهاء في نسبته الي الام فمنهم من قال ان الام صاحبة البويضة هي التي ينسب إليها وترثه ويرثها ومنهم من قال الام هي التي حملته .

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم:

١. إدريس، د عبد الفتاح محمد إدريس، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١، استئجار الأرحام من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
٢. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر .
٣. أحمد البورنو، للشيخ الدكتور محمد صديق بن أحمد البورنو، ٢٠٠٣، موسوعة القواعد الفقهية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة .
٤. ابراهيم حسين، د ياسر محمد عبدالله ود خليل ابراهيم حسين، السنة ٢٠١٦، بحث الموقف القانوني من عملية التلقيح الصناعي وإيجار الأرحام، جامعة كركوك / العراق ، مجلة كلية القانون/ للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١ / عدد ١٧ .
٥. الترمذي، تأليف محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي، الطبعة الأولى، دار احيا التراث العربي.
٦. خضر، د. كريم نجم خضر، السنة ٢٠٠٧، الأحكام المتعلقة بلبين الفحل في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة كركوك / للدراسات الإنسانية / المجلد ٢ / العدد ١ .
٧. الزحيلي، الدكتور وهبة الزحيلي، ١٩٨٩، الفقه الإسلامي وادلتة، الطبعة الأولى ، القاهرة، دار الفكر العربي.
٨. الزيعلي، لعثمان بن علي الزيعلي، ١٣١٣هـ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الأولى، القاهرة، طبعة دار الكتاب الإسلامي.

٩. السحماوي، دكتورة هيام اسماعيل السحماوي، ٢٠١٣، ايجار الارحام دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة .
١٠. شبلي، الأستاذ محمد مصطفى شبلي، ١٩٧٨، أحكام المواريث بين الفقه والقانون، بيروت، دار النهضة العربية.
١١. الشمري، الدكتور حيدر حسين كاظم الشمري، ٢٠١٦، إشكالية الرحم البديل وإثبات النسب في صور الإخصاب الاصطناعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية .
١٢. الشوكاني، للأمام ابي محمد الشوكاني، ١٩٧٣، نيل الاوطار للشوكاني شرح منتهي الاخبار، بيروت لبنان، دار الجيل.
١٣. لطفي، د احمد محمد لطفي، ٢٠١١، التلقيح الصناعي بين أقوال الأطباء وآراء الفقهاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
١٤. الطائي، د عبيد عبدالله عبد الطائي، السنة ٢٠٢١، نسب الطفل الناتج عن استأجر الأرحام، مجلة كلية القلم الجامعة، المجلد الخامس العدد التاسع.
١٥. الظاهري، ابي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، ٢٠٠٩، المحلي لابن حزم الظاهري للمحافظ، الطبعة الرابعة، بيروت لبنان، طبعة دار إحياء التراث العربي.
١٦. العبيدي، دكتور خليل ابراهيم حسين العبيدي، ٢٠١٧، المسؤولية الجنائية الناشئة عن اختلاط الأنساب من التلقيح الاصطناعي الطبعة الأولى، دار الحامز للنشر والتوزيع .
١٧. الفيومي، للعلامة احمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت طبعة دار الكتب العلمية.
١٨. القريني، ابي عبدالله محمد بن يزيد الربيعي ابن ماجة القريني، ١٩٩٩، سنن ابن ماجة، الطبعة الأولى، الرياض، دار السلام للنشر والتوزيع.
١٩. القشيري، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ٢٠١٢، صحيح مسلم، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار أحيا ء التراث العربي.
٢٠. القرضاوي، يوسف عبدالله القرضاوي، ١٩٩٢، فتاوي معاصرة للشيخ يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر .
٢١. محمد سالم، الدكتور فرج محمد محمد سالم، ٢٠١٢م، وسائل الإخصاب الطبي المساعد وضوابطه، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الوفاء.
٢٢. الأندلسي، شيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي، ١٩٩٢، بداية المجتهد ونهاية القصد، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
٢٣. النيسابوري، محمد بن عبد الله ابو الحكم النيسابوري، ١٩٩٤، المستدرك على الصحيحين، مكة المكرمة، مطبعة دار الباز .

List of sources and references:

The Holy Quran:

١. Idris, Dr. Abdel Fattah Muhammad Idris, 1432 AH, 2011, Surrogacy from an Islamic Perspective, First Edition, Kingdom of Saudi Arabia, King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
٢. Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad bin Makram Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Beirut, Dar Sader0
٣. Ahmed Al-Borno, by Sheikh Dr. Muhammad Siddiq bin Ahmed Al-Borno, 2003, Encyclopedia of Jurisprudential Rules, First Edition, Beirut Lebanon, Al-Resala Foundation0
٤. Ibrahim Hussein, Dr. Yasser Muhammad Abdullah and Dr. Khalil Ibrahim Hussein, year 2016, Researching the legal position on the process of artificial insemination and surrogacy, Kirkuk University / Iraq, Journal of the College of Law / Legal and Political Sciences, Volume 1 / Issue 17.
٥. Al-Tirmidhi, written by Muhammad bin Is bin Surah Al-Tirmidhi, Sunan Al-Tirmidhi, first edition, Dar Ahya Al-Turath Al-Arabi.
٦. Khader, Dr. Karim Najm Khadr, year 2007, rulings related to stallion's milk in Islamic law, Kirkuk University Journal / for Human Studies / Volume 2 / Issue
٧. Al-Zuhaili, Dr. Wahba Al-Zuhaili, 1989, Islamic jurisprudence and its evidence, first edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi.
٨. Al-Zai'li, by Othman bin Ali Al-Zai'li, 1313 AH, Tabin Al-Haqiqah', Sharh Kanz Al-Daqa'iqah', first edition, Cairo, Dar Al-Kitab Al-Islami edition.
٩. Al-Sahmawi, Dr. Hiam Ismail Al-Sahmawi, 2013, Surrogacy, a comparative study, Alexandria, New University House.
١٠. Shibli, Professor Muhammad Mustafa Shibli, 1978, Rulings on Inheritance between Jurisprudence and Law, Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabi.

١١. Al-Shammari, Dr. Haider Hussein Kazem Al-Shammari, 2016, The Problem of the Surrogate Womb and Proof of Paternity in Forms of Artificial Fertilization, A Comparative Study, First Edition, Cairo, National Center for Legal Publications 0
١٢. Al-Shawkani, by Imam Abu Muhammad Al-Shawkani, 1973, Nil Al-Awtar by Al-Shawkani Sharh Muntaqi Al-Akhbar, Beirut Lebanon, Dar Al-Jeel.
١٣. Lotfy, Dr. Hamad Mohamed Lotfy, 2011, Artificial insemination between the statements of doctors and the opinions of jurists, first edition, Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
١٤. Al-Ta'i, Dr. Obaid Abdullah Abdul-Ta'i, year 2021, Lineage of the Child Resulting from Surrogacy, Al-Qalam University College Journal, Volume Five, Issue Nine.
١٥. Al-Dhahiri, Abu Muhammad Ali bin Hazm Al-Andalusi Al-Dhahiri, 2009, Al-Mahlili by Ibn Hazm Al-Dhahiri by Al-Muhafiz, fourth edition, Beirut Lebanon, edition by Dar Ihya Al-Arabi Al-Turath.
١٦. Al-Obaidi, Dr. Khalil Ibrahim Hussein Al-Obaidi, 2017, Criminal Liability Arising from Mixed Lineages from Artificial Insemination, First Edition, Dar Al-Hamez for Publishing and Distribution 0
١٧. Al-Fayumi, by the scholar Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Fayumi, Al-Misbah Al-Munir fi Ghareeb Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya edition
١٨. Al-Qaz Yani, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Rab'i Ibn Majah Al-Qazz Yani, 1999, Sunan Ibn Majah, first edition, Riyadh, Dar Al-Salam for Publishing and Distribution.
١٩. Al-Qushayri, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri, 2012, Sahih Muslim, first edition, Beirut Lebanon, Arab Heritage Revival House.
٢٠. Al-Qaradawi, Yusuf Abdullah Al-Qaradawi, 1992, Contemporary Fatwas by Sheikh Yusuf Al-Qaradawi, first edition, Mansoura, Dar Al-Wafa for Printing and Publishing.
٢١. Muhammad Salem, Dr. Faraj Muhammad Muhammad Salem, 2012 AD, Assisted medical fertilization methods and controls, first edition, Alexandria, Al-Wafaa.
٢٢. Al-Andalusi, Sheikh Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Rushd Al-Qurtubi Al-Andalusi, 1992, The Beginning of Al-Mujtahid and the End of Purpose, second edition, Cairo, Al-Istiqama Press.
٢٣. Al-Naysaburi, Muhammad bin Abdullah Abu Al-Hakam Al-Naysaburi, 1994, Al-Mustadrak on the Two Sahihs, Mecca, Dar Al-Baz Press.